النّزاع الدولـــــيّ في منطقة الساحل والصّحـراء

د. المختار ضو زامونـــة . أ . هاني بشير الزيات
قسم العلوم السياسية ـ جامعة ليبيا المفتوحة.

المقدمـــــــــــــة :

يُعـرف الساحل بأنه منطقة شـــبه قاحلة استوائية ذات طابع بيئي متجانس ، وهـــو في كثير من خواصه مرحلة انتقالية من الصحراء الكبرى شمالاً إلى المنطقة الأكثر خصوبة جنوبًا، ويغطي كليًا أو جزئيًا 12 بلدا أفريقيا [1]، هي (غامبيا، موريتانيا، بوركينا فاسو، مالي، الجزائر، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، إرتيريا)[2] فضاء منطقة الساحل والصحراء يتميز بتعدد عرقي وثقافي كبير.

تكونت دول إفريقيا جنوب الصحراء والمسماة بإقليم الساحل الإفريقي من تسع دول، تمتد من الحدود السودانية شرقًا حتى ضفاف الأطلسي غربًا، ومعظمها دول حبيسة باستثناء السنغال وموريتانيا؛ المطلتين على المحيط الأطلسي، وتقارب مساحة الإقليم العشرة ملايين كيلومتر مربع؛ 64% منها صحراء جرداء، و30% منها أراضٍ صالحة للزراعة، ويزيد عدد السكان عن المائة مليون نسمة بقليل، وتعد دول الإقليم الأفقر عالميًا؛ نظرًا إلى تدني أداء اقتصاديات دول الإقليم، وارتفاع معدل الخصوبة؛ حيث تمتاز دول الإقليم بنسب ولادات عالية تتـــراوح بين 30-48 بالألف، مع انخفاض معدل الوفيات إلى حدود 13-22 بالألف, ومعدل النمو الطبيعي في حدود 2%، ويعزى ذلك إلى انتشار الأمية والجهل، وارتفـــاع نسبة الخصوبة التي تقدر بـــ7 أطفال للمرأة في سن الإنجاب، وضعف المؤشرات الاقتصادية بدول المنطقة، وتقع أربع دول -هي النيجر وتشاد ومالي وموريتانيا- في قائمة أفقر 15 دولة في العالم وتعد دول المجموعة محطة عبور دولية لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية المتجهة إلى أوروبا، وعانت دول الإقليم حروبًا أهلية ذات طابع عرقي وديني؛ وعرفت دول الإقليم انقلابات عسكرية[3] .

أما الصحراء، فهي الصحراء الكبرى، التي تحتل الجزء الأكبر من شمال أفريقيا، وهي أكبر الصحاري الحارة في العالم بمساحة تفوق الـ9 ملايين كم مربعا وتضم (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب)[4].

الساحل والصحراء" منطقة تلاقٍ بين الشعوب والثقافات والحضارات، وواحة تواصل وربط بين شمال القارة الأفريقية ووسطها وجنوبها، وتعتبر منطقة الساحل والصحراء منطقة محورية في العلاقات والتفاعلات بين أفريقيا الاستوائية وشمال أفريقيا، كما بين أفريقيا والمشرق العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط.

في هذه المنطقة العازلة هناك عوامل عديدة تؤدي لعدم الاستقرار، فهي مساحة ممتدة لا تفصل بينها حدود طبيعية ، في أغلبها حدود هندسية عشوائية موروثة عن المرحلة الاستعمارية، وشاسعة وصعبة الضبط.

ويتزايد الصراع فيها على الموارد الطبيعية من غاز وبترول ومعادن مختلفة، مما جعلها منطقة حيوية بالنسبة لأمن واستقرار جميع المناطق المحيطة .

يتميز فضاء الساحل والصحراء بتعدد عرقي وثقافي كبير، وكثيرا ما تسيطر عرقيات محددة على الثروة والسلطة، ويسلط على غيرها، وتعرف كثير من دول المنطقة بعد استقلالها هذه الحالة بسبب محاولات الإدماج الثقافي الذي يحاول أن يوحد الثقافات الوطنية في ثقافة الجهة صاحبة السلطة في الغالب، ومع تعقد الظروف الاقتصادية وازدياد الوعي، زاد الإحساس بالإقصاء السياسي والثقافي والغبن الاجتماعي والظلم الاقتصادي، فبرز الاعتداد بالهويات والثقافات المحلية ، وعرفت أغلب دول المنطقة مشكلات داخلية كثيرة من صراعات وحروب أهلية ونزاعات عرقية، تتبنى أحيانا توجهات انفصالية، أو انقلابات وتمردات عسكرية، ما أثر على أمن واستقرار الدول وكذلك الشعور بالهوية والانتماء للدولة، وأدّى إلى ضعف الاندماج الوطني لصالح المنطقة أو القبيلة أو العرق، وانعكس سلبا على البنيات الاجتماعية والنشاط الاقتصادي ، وإضافة إلى الاضطرابات السياسية وعجــز عدد من دول المنطقة على حماية حــدودها والقيام بمهامها السيادية، عرف الاتجار غير المشروع في المخدرات والأسلحة والبشر ازديادا، وتصاعد نشاط جماعات التهريب والجماعات المسلحة بمختلف أنواعها[5].

أهمية الدراســـــة:

تعتبر القضية الأمنية من أكثر القضايا السياسية المستعجلة التي تستدعي التعامل معها بمنتهى الحرص والسرعة والانتباه ومنحها الأولوية في قائمة القضايا ذات الشأن العام للمجتمع لمدى تأثيرها على بقية القضايا، وعلى قدر معالجتها والنجاح في ذلك تتوقف على إمكانات معالجة الهموم المعيشية الأخرى، لأن دون توافر الأمن يصعب

التفكير في التنمية العلمية أو الاقتصادية أو البشرية أو الصناعية أو الزراعية، وتشهد منطقة الساحل والصحراء ظروفًا سياسية وأمنية غاية في الخطورة والتعقيد ومفتوحة على كل الاحتمالات، ما يستدعي أخذ الاحتياطات والمبادرات الفورية لاحتواء أي مضاعفات وتقليل تأثيراتها السلبية على المنطقة، وإلغاء المفاجآت غير متوقعة وتحديد سبل مواجهتها، ولما تفرضه من ضرورة الاستعداد الدائم للتعاطي مع افرازاتها، لكون معالجتها تشكل صمام أمان لعبور الأزمات، فإنه وجب أن تحتل صدارة اهتمام الباحثين والفاعلين لدراسة ومعرفة أسبابها الحقيقية لتدارك وتفادي مخاطرها[6].

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف :

1- دراسة طبيعة العلاقات بين دول الساحل والصحراء.
2- تحديد جذور أسباب الصراعات في منطقة الساحل والصحراء.
3- تحديد التحديات التي تواجهها دول منطقة الساحل والصحراء.
4- عرض الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة هذه التحديات.
5- تقديم التوصيات التي يرى الباحث أنها تساعد صناع القرار في اتخاذ القرارات التي تساعد في حل مشاكل الساحل والصحراء.

إشكالية الدراسة:

انطلاقًا من الأهـــداف التي تســـعى الدراسة لتحقيقها، فإننا سنحاول الاجابة على الاسئلة التالية:

1- ماهي المفاهيـــم الحديثة للسلم والأمن الدوليين؟
2- كيف عُرف الأمن؟ وما موضوعاته؟
3- ما المضامين النظرية لمفهوم الأمن؟
4- ماهي طبيعة العلاقات بين دول منطقة الساحل والصحراء.
5- ماهي جذور أسباب الصراعات في دول منطقة الساحل والصحراء.
6- ماهي التحديات التي تواجهها دول المنطقة؟
7- ما الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة هذه التحديات التي تواجهها دول المنطقة.

فرضيات الدراســـــــة :

سنستند في معالجة الإشكالية المطروحة على فرضيات أن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحاليـــة في منطقة الساحل والصحراء، عاجزة عن توفير الوسائل للتصدي لحالات الصراع والانفلات الأمني في المنطقة ، فكلما اعتمدت دول الساحل والصحراء على العمل الجماعي المشترك في المجالات السياسية والأمنية نجحت في ضبط الأمن، وكلما اعتمدت على العمل الفردي في المجالات السياسية والأمنية فشلت، الأمر الذي يستدعي العمل الجماعي المشترك لدول المنطقة في كل المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لمواجهة التحديات الأمنية الإقليمية التي تعيشها دول المنطقة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لدراسة الأحداث، والسرد التاريخي لبعض الأزمات في المنطقة كالحركات المتطرفة والإرهابية، وتتبع التسلسل الزمني في دراسات مفهوم الأمن ومختلف المراحل التي مر بها، واستخدمنا المنهج التحليلي لتحليل طبيعة العلاقات بين دول المنطقة، بالإضافة للمنهج المقارن لمقارنة مدى الانسجام المجتمعي بين عدد من دول المنطقة.

مبررات الدراسة:

- **المبررات الموضوعيـــــة :** برزت أهمية الدراسات الأمنية كموضوع مركزي في السياسات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع للبحث في المقاربات والنظريات الأمنية الجديدة واستنباط قدرتها على معالجة أوجه الخلل والقصور في النظريات التقليدية، وفيما اذا شكلت هذه النظريات تراكما معرفيًا يساعد في بلورة مقاربات مفاهيمية وتطبيقية فاعلة في الدراسات الأمنية.
- **المبررات الذاتية:** بالإضافة لاهتمامات الباحث بالدراسات الاستراتيجية الأمنية الإفريقية والعربية، والتعرف على القوى الفاعلة في المنطقة والأدوار والمهام التي تقوم بها والتحديات التي تواجهها، انتماء الباحث الجغرافي والحضاري لمنطقة الشمال الإفريقي والساحل والصحراء، وقلة الدراسات في الموضوع عربيا، ومحاولة المساهمة بإثراء المكتبة الجامعية في هذا المجال.

صعوبات الدراســـــــة:

واجهت الباحث العديد من الصعوبات خلال مراحل البحث المختلفة تمثلت في قلة المصادر العلمية وصعوبة الحصول على المعلومة من مصادرها الأصلية، خاصة المتعلقة بالوثائق الرسمية والمقابلات الشخصية مع المسؤولين في دول المنطقة،

فاعتمد الباحث على الدراسات السابقة والرسائل العلمية، بالإضافة إلى شبكة المعلومات الدولية كالكتب ومراكز البحوث والدوريات الالكترونية.

تقسيمات الدراســــــــة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث يحتوي كل فصل على مطلبين ، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة والتوصيات على النحو التالي :

المبحث الأول : التأصيل النظري لمفاهيم السلم والأمن الدوليين ، والمبحث الثاني: طبيعة العلاقات بين دول منطقة الساحل والصحراء وأسباب النزاعات فيها ، والمبحث الثالث : استراتيجيات المواجهة على المستويين الإقليمي والدولي ، ثم الخاتمة والتوصيات

المبحث الأول ـ تأصيل نظري لمفهومي السلم والأمـــن:

تُعتبر قضية السلم والأمن الدوليين من أهم القضايا الدولية التي حظيت باهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية والفاعلين السياسيين على حد سواء، خاصَّة بعد الحربين العالميتين الأولى (1914-1919م) والثانية (1939-1945م)[7]، وترسّـخ هذا الاهتمام بصورة عملية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتتضح أهمية السلم والأمن بالنسبة للمجتمع الدولي من خلال تأكيد كل من ميثاق عصبة الأمم المتحدة، وميثاق هيئة الأمم المتحدة، على تحقيق هدف السلم والأمن الدوليين[8]، فقد أُعطيت الأمم المتحدة عند إنشائها - بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية - ما اعتبره مؤسسوها في وقته أهم أهدافها: صون السلم والأمن الدوليين. ويدخل في أنشطة الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين: منع النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام[9].

وهناك علاقة وثيقة جدًا بين السلم والأمن، فلا يمكن تسمية حالة مؤقتة لغياب الحرب بأنها حالة سلم، وعليه فإن ديمومة استمرار السلم بين الوحدات الدولية مرهونة بوجود نظام للأمن الجماعي مقبول لدى أطراف النظام الدولي، كما لا يمكن حصر الأمن في البعد العسكري فقط، فدخول الفرد كأهم وحدة تحليل في الدراسات الأمنية في مجال العلاقات الدولية قد أضاف مفاهيم جديدة للأمن[10].

المبحث الأول ـ مفهومي السلم والأمن:

يعتبر مفهوم السلم والأمن من المفاهيم التي تحظى بأهمية كبرى في العلاقات الدولية؛ على اعتبار التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي، والحاجة الماسة إلى احترام حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار والتنمية[11].

والسلم والأمن (مفردتان تطلقان على الحالة المستقرة التي تغيب فيها كافة أنواع العنف المادية والمعنوية، ويسود فيها الهدوء والأمن، بعيدًا عن شبحي الحرب والخوف).

مفهوم الســـــلم : على نقيض العنف والحرب يعرف السلم بأنه التجانس المجتمعي والتكافؤ الاقتصادي والعدالة السياسية وهو- أيضاً - اتفاق متعدد بين الحكومات وغياب القتال والحرب وقد يعبر عن حالة من الاستقرار الداخلي أو الهدوء في العلاقات الدولية[12].

وقد وردت لفظة السلم باشتقاقات لغويـــة لها كثيرة في عدة مواطـــنٍ من القرآن الكريم كقوله - تعالى - :﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ** ﴾ [سورة البقرة، الآية 206] ، كما تتضح الدعـــوة إلى السلم كذلك في قوله - عز وجل- : ﴿ **وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ** ﴾ [سورة الأنفال، الآية 62] ، أي : إن مالوا إلـــى السلم عن رغبة صادقة وإيمان حق ، ولإبراز أهمية السلم في الإسلام يكفي أن نعـــرف أن لفظ الإسلام نفسه مشتق منها ، كما أن السلم من أسماء الله الحسنى لقوله ـ تعالى -:﴿ **هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ** ﴾ [سورة الحشر، الآية 23.] ، ثم إنه - عز وجل - يدعو إلى دار السلام كما في قوله الكريم: ﴿ **وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ** ﴾ [سورة يونس، الآية 25] ، والمقصود دار الأمن والاستقرار والطمأنينة والسعادة، وإن ذهب البعض إلى تفسيرها على أنها الجنة[13]..

مفهوم الأمـــــن : تعريف الأمن في اصطلاحات اللغة العربية: هو" الطمأنينة وعدم الخوف، والثِّقة وعدم الخيانة"، ففي لسان العرب يذكر: الأَمانُ والأَمانةُ بمعنى، " وقد أَمِنْتُ فأَنا أَمِنٌ، وآمَنْتُ غيري من الأَمْن والأَمان"، والأَمْنُ ضدُّ الخوف، والأَمانةُ : ضدُّ الخِيانة.

وللأمن تعاريف عِدَّة في اصطلاح العلماء، تختلف تلك التعاريف وفقًا لتنوع النظرة والتصور، وخاصة التعاريف التي تخص أمن الدولة وحمايتها الداخلية والخارجية، وفي العديد من الموسوعات السياسية، عرف الأمن بأنه: " تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبيَّة نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"، كما عرفه البعض بأنه : "الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية، مثل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودفع أي تهديد أو عائق أو إضرار بتلك الأنشطة، لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضى العام في المجتمع"[14].

والأمن كمصطلح يمثل تعريفة إشكالية تتمثل في عدم إجماع الدراسين والباحثين والمفكرين والأكاديميين العاملين في مجال الأمن على تعريف ملزم للجميع، وجميع الدراسات والأبحاث العلمية ونظريات العلاقات الدولية أجمعت على أن الأمن كمفهوم يحيطه الغموض والتعقيد، وجميع الكتب السماوية ذكرت وعرفت الأمن وذكر في القرآن الكريم تعريف للأمن في أكثر من خمسين آية قرآنية، ومنها قوله - تعالى - في سورة قريش ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم .. **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ**﴾ صدق الله العظيم تلك الآية الكريمة لخصت التعريف في توفير الاحتياجات الأساسية من المأكل والمشرب وعدم الخوف[15].

إن مصطلح الأمن قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648م التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة، وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي "، وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين[16].

نشأت تبعاً لذلك مؤسسات أكاديمية مهتمة بمسائل الأمن القومي ، من معاهد ومراكز بحث تنتمي إلى جامعات ومؤسسات علمية وإعلامية ومجلات متخصصة وإدارات مؤسسات مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي. ويشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول لهذه المؤسسات، جسّد هذا المجلس

التعريف الذي طرحه والتر ليبمان عن الأمن القومي بأنه : (قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب)، عرفه أرنولد ولفرز "يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم"، ويعرف تريجر وكرننبرج الأمن القومي بأنه : "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية"، ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع - عن طريقها - إلى حفظ حقه في البقاء"،و أما روبرت ماكنمارا فيرى أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة".[17].

ومن أحدث تعريفات الأمن وأكثرها تداولاً، ينطلق منظور كوبنهاغن[18] للأمن من تعريف باري بوزان للأمن على أنه : "العمل على التحرر من التهديد "، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن يعبر عن " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانًا في انسجام مع بعضها بعضاً ، لكن يتعارضان في أحيان أخرى فأساس الأمن هو البقاء ، لكن يشمل على أحيان أخرى على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"[19].

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي، وأما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو (الدراسات الاستراتيجية).

ومن خلال التعريفات السابقة نرى أن مفهوم الأمن : هو شعور الفرد أو الجماعة بالطمأنينة، وإشاعة الثقة والمحبة بينهم، بعدم خيانة الأفراد لبعضهم البعض، والقضاء على الفساد، بإزالة كل ما يهدد استقرارهم وعيشهم، وتلبية متطلباتهم الجسدية والنفسية؛ لضمان قدرتهم على الاستمرار في الحياة بسلام وأمان

وهنالك تعريف شامل للأمن بأنه القدرة التي تتيح للدولة تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية، في المجالات المختلفة، لمواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب، واستمرار انطلاق تلك القوة في الحاضر والمستقبل، وفق الأهداف المرسومة[20].

الأبعاد الأساسية للأمـــــن : مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي حاولت تعميق مفهوم الأمن من خلال إضافة وحدات مرجعية فوق قومية وما دون دولاتية ، حيث يرى كل من كين بوث وهوركهايمر ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم التهديدات التي تحد من حرية الإنسان وإنعتاقه، وليس فقط التهديدات التي تمس أمن الدولة، فالتهديدات غير عسكرية مثل الفقر والتدهور البيئي، خرق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وعدم المساواة بين الدول وداخلها، هي تهديدات تتجاوز أخطارها حدود الدولة وتهدد الإنسانية جمعاء[21].

وأما تصور مدرسة كوبنهاغن للأمن فيقوم بالأساس على توسيع مفهوم الأمن ليضم إلى جانب القطاع العسكري قطاعات أخرى ذات أهمية بالغة على غرار القطاع البيئي والمجتمعي والسياسي والاقتصادي، إلى جانب فواعل أخرى الى جانب الدولة القومية كالفرد والنظام الدولي، وقد ميز بوزان خمسة أبعاد أساسية للأمن[22]:

1- الأمـــــن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.

2- الأمـــــن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

3- الأمـــــن الاقتصادي: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

4- الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

5- الأمن البيئي : ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

الركائز الأساسية للأمن[23]:

1- إدراك التهديدات الخارجية و الداخلية.

2- رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة.

3- تأمين القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية.

4- قراءة النوايا المعادية للدول الاهداف.

5- مستويات الأمن[24] **:** للأمنِ القوميّ ثلاثةُ مستوياتٍ لا يتحقّق إلا باندماجها وتشاركها، وهيَ:

المستوى الدّاخليّ : هو مستوىً يتعلّق بحفظِ المجتمع وحمايته من أيّ اختراقٍ أو تهديد، وإقرار مفهوم الاستقرار في كافّة المجالات.

المستوى الإقليميّ : يتعلّق بالصِّلات الإقليمية للدولة مع الدّول الأخرى.

المستوى الدوليّ: هو مستوىً أعلى مما سبقه ؛ إذ يتعلّق بحِراك الدّولة ضمن المُحيط العالمي.

النظـــريات في تفسير الدّراسات الأمنية :

أـ النظرية الواقعية في تفسير الدراسات الأمنية: سيطرت النظرية الواقعية بشكل كبير على حقل التنظير في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وعمدت على تعريف الدراسات الأمنية تعريفا ضيقًا من خلال التركيز على قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة باعتبارها المرجعية الأساسية في التحليل الأمني، والأمن الوطني باعتباره التصور الأمثل للأمن[25].

أولا- النظرية الواقعية التقليدية ومضمونها حول الأمـــــن:

تعتبر النظرية الواقعية التقليدية ولزمن طويل النظرية المسيطرة على حقل العلاقات الدولية، وقد برزت أكثر في فترة ما بين الحربين العالميتين على إثر تراجع الفكر المثالي، وتعود في الأصل إسهاماتها إلى فترات زمنية بعيدة أمثال: المؤرخ اليوناني "ثيوسيديس"و"ميكيافيلي" و"توماس هوبز"و"جون جاك روسو".

يرى الواقعيون في الأخطار العسكرية أهم تهديد لأمن الدولة وخاصة التهديدات الخارجية، وعليه فإن الدراسات الأمنية حسب" **والتز** "يجب أن تركز على دراسة التهديد و استعمال ومراقبة القوة العسكرية وإبقاء الأمن في نطاق دولاتي عسكري من خلال استعمال الوسائل التقليدية كأضمن حل وأكثر ضمانا للأمن ، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد مفهوم الأمـــن تقليديا على أنه : " حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد الخارجي التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستعمال مصادر التهديد وضمان استمرارية تحقيق تلك المصالح ." وعلى فرضية أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها، وفي ظل

نظام دولي يتميز بالفوضوية يتعين على الدول أن تكون دائمة الاستعداد لمواجهة التهديدات الممكنة أو المحتملة، وهذا الاستعداد لا يكون إلا بالقوة العسكرية[26]

ويمكن تلخيص الأفكار والمرتكزات العامة للواقعية، والتي تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن عندهم في النقاط التالية[27]:

- الدولة :هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية.
- البقاء أو الأمن القومي :هو الهدف الأسمى لهاته الدول.
- الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية :في غياب سلطة مركزية لضبطها.
- التهديد العسكري الخارجي:
- الاعتماد الذاتي: هو الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية.

ثانيا- النظرية الواقعية الجديدة ومضمونها حول الأمن[28]:

مع بداية سنوات الستينات والسبعينات تنامت ظواهر عابرة للقوميات على غرار "الاعتماد المتبادل" وتزايد فعالية الفواعل الأخرى من غير الدولة، بدأ التحليل الواقعي يتراجع نظرا لارتكازه على مسلمات وفروض عجزت عن تحليل هذه الظواهر المتنامية، وهنا ظهر تيار الواقعية الجديدة من داخل المنظور الواقعي عمل على تجديد وتوسيع قدرة المنظور الواقعي على تحليل الظواهر الدولية وخاصة الجديدة منها.

يقر الواقعيون الجدد بإمكانية التعاون بين الدول وتحقيق الأهداف الأمنية، وضمان مكاسب نسبية عبر السياسات التعاونية بدل السياسات التنافسية، ويتضح السياق الفوضوي للنظام الدولي أنه أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول تسيره آليات الأمن التعاوني، هذه الآليات التي تحد من تخاذل العلاقات بين الدول ومن عدم الثقة، والحسابات الخاطئة وعدم توقع سلوك الآخرين، وبذلك تحل الفوضوية الناضجة محل الفوضوية البحتة التي جاء بها الكلاسيكيون، وهذا لأن أغلب الدول تدرك بأن أمنها مرتبط بأمن الدول الأخرى.

يعتبر" جون هيرز "أول من استعمل مصطلح المعضلة الأمنية عام ، وتنقسم الواقعية الجديدة إلى اتجاهين يتمثلان في : (الواقعية الدفاعية و الواقعية الهجومية).

أ- النظرية الليبرالية في تفسير الدراسات الأمنية:

ترجع الجذور الفكرية للاتجاه الليبرالي للمدرسة المثالية ويتأسس إطارها الفكري على انتقاد ورفض الفروض العامة الأساسية للنظرية الواقعية وتبلورت النظرية الليبرالية على يد العديد من المفكرين أمثال"جون لوك"،"إيمانويل كانط"،" آدم سميث"، وغيرهم... حيث تعد النظرية الليبرالية أكثر المقاربات النظرية في حقل العلاقات الدولية نزوعا لقيمة التعاون الدولي، فهي تنظر إليه على أنه حالة طبيعية في العلاقات الدولية أما الحروب فهي استثناء، حيث تنقسم النظرية الليبرالية إلى[29]:

- **الليبرالية البنيوية وأطروحة السلام الديمقراطي.**
- **الليبرالية المؤسساتية.**

بنى الليبراليون تصورهم للأمن على فكرة السلام الديمقراطي بين الدول التي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تتعارض فيما بينها، وكذا فكرة ويلسون" مفهوم الأمن الجماعي"، وتأسيس النظام العالمي وامكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول عن طريق انسجام القيم الديمقراطية والمصالح، مما

يجعل الأمن معطى مشتركا بينهم، ويتم تحقيق الأمن الجماعي عن طريق ثلاثة شروط [30]:

1. تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها لتغيير الوضع ال ا رهن.
2. توسيع نظرة الدول للمصلحة الوطنية لتشمل مصالح الجماعة الدولية.
3. تغلب الدول على خوفها وحلول الثقة محل الشك الموجود.

ب ـ النظرية البنائية في تفسير الدراسات الأمنية[31]:

إن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي بروز قضايا جديدة في الأجندة السياسة العالمية، ارتبطت خصوصا بمتغير الهوية والمصلحة، وأيضا طبيعة الفواعل وأنطولوجية التحليل، وفي ضوء هذه التغيرات تطور أيضا مفهوم الأمن واكتسب مفاهيم متعددة حسب النظريات المفسرة للسياسة العالمية ومن بينها نجد النظرية البنائي التي أعطت تفسيرا خاصا للأمن ارتبط بأطر تحليلية خاصرة ركزت على الهوية.

ترجع أصول النظرية البنائية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي" جيامباتيستا فيكو "فهي بذلك فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي، غير

أنها برزت كنظرية قائمة بذاتها في مجال العلاقات الدولية مع كتابات" ألكسندر وندت"،و " نيكولاس أنوف"، حيث جاءت البنائية كرد فعل على النظريتين الواقعية والليبرالية الجديدة بعد أن فشلتا في تكوين بنية للنظام الدولي وتفسير الجانب المعياري، ويعد" نيكولاس أنوف "أول من استعمل مصطلح البنائية ويرجع له الفصل في فتح النقاش حولها في العلاقات الدولية في كتابة" :عالم من صنعنا "في نهاية عام 1989 منتقدا فيه أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة، كما ارتبط التصور البنائي كثيرا بإسهامات" ألكسندر وندت" الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية، وهو الذي لقب بأبي البنائية لكونه أكثر من عبر عن مضامين النظرية البنائية، خصوصا في دراسته الصادرة عام 1992" الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الاجتماعي لسياسة القوة."

ب- النظرية النقدية في تفسير الدراسات الأمنية[32]**:**

ظهرت الدراسات النقدية للأمن مع مطلع التسعينيات في القرن العشرين، والتي أحدثت ثورة في الفكر ما بعد الوضعي حول الأطر المفاهيمية، حيث ركزت على الفرد كموضوع مرجعي لدراسة الأمن والنظرية النقدية الاجتماعية أرادت أن تكون واقعا جديد نتيجة أعمال مدرسة فرانكفورت وخاصة مع روبرت كوكس ويورغن هابرماس، والتي حملت مفاهيم ومقاربات جديدة مست الجوانب المعرفية الابستمولوجية، وأسهمت في تطوير مفهوم الأمن، حيث دخلت الدراسات الأمنية مع بداية الألفية الجديدة مرحلة ثورية في تاريخ الحقل، تميزت هذه المرحلة بتعدد وتنوع النظريات والمدارس الأمنية التي بالرغم من اشتراكها في تبني خلفية الدراسات الأمنية النقدية، إلا أنها تباينت في مقاربتها لمفهوم الأمن، فالنظرية النقدية في حقل الدراسات الأمنية استطاعت تفسير مضامين الأمن، ومواكبة التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة.

ضمت النظرية النقدية ثلاث اتجاهات أو مدارس تتمثل أساسا في:

- مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.
- مدرسة أبرستويث أو مدرسة ويلز للدراسات الأمنية.
- مدرسة باريس للدراسات الأمنية.

المطلب الثاني ـ مفهوم الأمن الجماعي والأمن الدولـــي الإنساني:

مفهوم الأمن الجماعي : يتكون مصطلح الأمن الجماعي من كلمتين، الأولى تفيد السكينة والطمأنينة، أما الثانية فهي تفيد تشكل جماعة من الدول، وبجمع الكلمتين نصل إلى أن تشكيل جماعة عادة ما ينبني على قاسم مشترك أو غاية مشتركة، هذه الأخيرة لا تتحقق إلا باتفاق، أي أن هناك اتفاق بني جماعة من الدول لضمان أمنها وسكينتها بصورة جماعية[33].

عندما يتم استخدام هذا المصطلح المركب، فإنَّ معجم المعاني الجامع عرّفه على أنه "اشتراك عدة دول في اتفاق لصيانة أمنها بصورة جماعيَّة." بالإضافة إلى أنه ورد ضمن قاموس بنغوين عن الأمن الجماعي أنه "يؤكد أن أفضل وسيلة للتغلب على معضلة الأمن ليست من خلال المساعدة الوطنية الذاتية وميزان القوى، بل من خلال إرساء قواعد التزامات جماعية تتعهد بموجبها كل دولة بالانضمام إلى الجهود المشتركة ضد أولئك الذين يهددون سلامة أراضي الدول الأخرى أو استقلالها السياسي. ومنطلقه الأساسي هو شعار الفرسان 'الجميع للفرد والفرد للجميع'"[34].

ومن ثم فان الأمن الجماعي هو نظام غايته تحقيق الأمن وإقرار السلام ووسيلته الإجراءات الجماعية، ولذلك يسمى في بعض الأحيان "الدفاع المشترك" أو " الضمان الجماعي"، وحينما ينشأ هذا النظام في إطار التنظيم الإقليمي فأنه يكون موجها ضد الدول غير الأعضاء، ولكنه إذا نشأ في إطار التنظيم العالمي فإنه يكون موجها ضد أية دولة معتدية حتى لو كانت عضوا في هذا التنظيم، ومن المفترض في حالة التنظيم الإقليمي أنه لا يوجد استخدام للقوة بين الدول الأعضاء على أن تحل وتسوى كافة المنازعات فيما بينها بالطرق الودية السلمية[35].

فهو النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية مسؤولية حماية كل عضو فيها، والسهر على أمنه من الاعتداء، وهو كذلك النظام الذي تعتمد فيه الدولة في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها، وإنما على أساس من التضامن و التعاون، المتمثل في تنظيم دولي، مزود بالوسائل الكافية لتحقيق هذه الغاية[36] .

ويشتمل مفهوم الأمن الجماعي على المبادئ :

- أن الأمن في حد ذاته هدف ومطلب دولي وعالمي.
- وجوب تحجيم الأزمات الدولية ومنع تفاقمها.

- ارتباط الأمن الجماعي بأجهزة دولية قانونية منفذه له وقادرة على تحقيقه من حيث منحها سلطة فرض الإجراءات الضرورية للمحافظة عليه.
- التخلص من مصادر الخطر الدائم في المجتمع الدولي.
- إجراء تغيير جذري في إطار العلاقات الدولية يتضمن إقامة علاقات بين أعضاء المجتمع الدولي على أساس الاحترام الكامل لسيادة الدولة سلامة أراضيها واستقلالها السياسي ومصالحها العامة[37].

الملاحظ أن هذا النظام يرتبط إلى حد بعيد بجملة من العناصر:

- الشرعية الدولية من خلال النص على الإجراءات التي ترمي إلى استعادة الأمن والسلم الدولي من خلال ميثاق الأمم المتحدة.
- مسألة العدوان والاستعمال غري المشروع للقوة المسلحة
- تهديد السلم والأمن الدولي.
- القناعة الجماعية والتعاون والتضامن الدولي ضد المعتدي.

كما ان نظام الآمن الجماعي يقوم على نقطتني مهمتين الأولى هي التحضري الجماعي، عن طريق اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية من شأنها أن تحول دون وقوع أي عدوان، و يمكن اعتبار ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من حظر على استعمال القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية من قبيل التحضري الجماعي، ليأتي الدور على التدخل الجماعي وهو بمثابة عمل عالجي يتجلى في الحالات التي يقع فيها عدوان على أحد أعضاء المجتمع الدولي[38].

مبادئ الأمـــن الجماعـــي[39] : يقوم نظام الأمن الجماعي على مجموعة من المبادئ للتمكن من ضمان فعاليته:

1. وجود منظمة توفر امكانية تحديد المعتدي في النزاعات المسلحة. وذلك من خلال "اتفاق دولي فوري عبر المؤسسات التي ينظمها الامن الجماعي لتحديد المعتدي في اي نزاع مسلح ، مع وضع خطة لإجراءات قابلة لتتحقق لإزالة اثار العدوان".
2. توفير المساواة بين الدول التي يقع عليها العدوان وذلك خلال الاجراءات والقرارات لمقاومة العدوان ومنعه من الاستمرار بتحقيق أهدافه.
3. يعمل الأمن الجماعي على مبدأ مواجهة العدوان بصرف النظر عن علاقات الدولة المعتدية. وذلك من خلال "التهيئة الأكيدة للعمل الجماعي لإحباط العدوان، ولتزويد

الضحية المحتملة بطمأنينة المعرفة، وإحاطة خارق القانون المحتمل علماً باليقين الرادع بأن موارد المجتمع وتعبأ ضد أي سوء استعمال القوة الوطنية".

4. العمل على تشكيل جهاز أو قوة قادرة على أن تتدخل في الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

وبناءً على ما سبق يمكن أن نستشف مجموعة من النقاط التي تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم الأمن الجماعي على النحو التالي:

أن مفهوم الأمن الجماعي يهدف إلى منع أي استخدام تعسفي للقوة ضد أي دولة منظمة لنظام الأمن الجماعي، ولاسيما من الدول المعادية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وبالتالي فهو مظلة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتعد فكرة الأمن الجماعي فكرة مثالية قانونية، سوقها الرئيس الأمريكي (وودر وولسن) في مؤتمر فرساي 1919، بعد رفض الكونغرس الأمريكي مقترحاته، ولقد تم تجسيدها بشكل فعلي ضمن محاولات عصبة الأمم في إرساء السلم والأمن الدوليين، من خلال تقنيين فكرة الأمن الجماعي في المادة 10 من ميثاق العصبة، ولقد تم الإشارة إلى هذا المفهوم من طرف العديد من المفكرين في حقب زمنية مختلفة.

و على هذا الأساس يمكن تقديم تصور خاص حول الأمن الجماعي كما يلي:

"هو عبارة عن مفهوم قانوني ومؤسساتي (مرتبطة بتنظيم جماعي) نابع عن إرادة دولية جماعية يهدف إلى الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين من خلال مجابهة مختلف التهديدات والمخاطر الصلبة اللينة "، يضاف إلى هذا فإن تطبيق وتحقيق الأمن الجماعي يتطلب توفر مجموعة من الشروط يمكن اختصارها على النحو التالي[40]:

- توفر الإرادة السياسية لتجسيد فكرة الأمن الجماعي.
- وجود قوة مشتركة بين الدول الراغبة في تطبيق الأمن الجماعي في النظام الدولي.
- القدرة على الردع والرد المبكر في حال المساس بأمن أحد الدول الأعضاء.
- ضرورة توفر الشرعية الدولية لتطبيق الأمن الجماعي.
- الإحساس بوجود مخاطر تهدد الدول يحفز على قيام نظام الأمن الجماعي.

الأمن الدولي الإنساني: يثير مفهوم الأمن الإنساني العديد من القضايا والإشكاليات النظرية وهو من أكثر المفاهيم حظًا في الاستخدام في المحافل الدولية؛ حيث يهتم هذا

المفهوم بالفرد بكل المناحي بعد أن كان المجتمع أو الدولة وحدة الاهتمام لفترة طويلة من الزمن سواء على المستوى النظري أو الأكاديمي[41].

والأمن الإنساني مصطلح جديد يستعمله أصحاب الاختصاص ليدل على كل أبعاد ومتطلبات الإنسان في كل مجالات الحياة، أي كل ما يحتاجه من أمن على نفسه وماله وأهله ووطنه...، ولذلك تناولت الدراسات المختلفة الأمن على الأرواح والأبدان والصحة، والأمن على الأموال والممتلكات والأعراض والكرامة، والأمن الغذائي والاقتصادي، الأمن البيئي والبحري، وأمن الشعوب والطوائف والأقليات، وغير ذلك من مشتملات الأمن ومفرداته التي تتطور وتتحدد بحسب التطور العلمي والاجتماعي والحضاري، وبحسب الاستخدامات والمفاهيم التي تتناولها المنظمات الدولية والدول[42].

عرفَت الأمم المتحدة المفهوم عام 1994 على أنه" السلامة من التهديدات المزمنة مثل الجوع والمرض والقمع، وهو الحماية من الاضطرابات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية سواء في العمل أو المنزل أو المجتمع المحلى، وهو يعنى حماية الحريات الأساسية التي تعد جوهر الحياة وحماية البشر من التهديدات الشديدة وواسعة الانتشار؛ أي حماية جوهر الحياة لكل البشر بطرق تعزز حرياتهم وتلبى احتياجاتهم، ويعنى أيضًا استخدام الآليات التي تبنى نقاط قوة وآمال البشر، وخلق أنساق اقتصادية وثقافية وعسكرية وسياسية واجتماعية وبيئية تعطى للبشر اللبنة الأساسية للبقاء على قيد الحياة واحترام الكرامة والحياة[43].

إذًا الأمن الإنساني هو أسلوب للأمن الدولي والقومي يعطى أولوية للبشر وتفاعلاتهم الاقتصادية والاجتماعية المعقدة.

ويمكن إرجاع مفهوم الأمن الإنساني إلى وقت تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1840 وبعد ذلك تجسد المفهوم في إطار المبادئ العامة للأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف[44].

أبعاد الأمن الإنساني[45]:

هناك مفردات أمنية متعددة أصبحت تعمل تحت عنوان واحد هو الأمن الإنساني الذى يمس مختلف نواحي حياة البشر، وعلى ضوء وصف تقرير التنمية البشرية لعام 1994 بأنه متعدد الأبعاد، وتتمثل أبعاده في :

أ ـ الأمـــن الاقتصادي : الذى يتحقق من خلال تأمين فرص عمل للأفراد تؤمن لهم دخلًا أساسيًا.

ب ـ الأمن الغذائـــي : يتعلق بتأمين الحاجات الأساسية من الغذاء، وضمان ما يكفل ذلك سواء من ناحية المال أم من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء .

ج ـ الأمن الصحي : يتم من خلال تأمين الحماية من الأمراض، وضمان نظام رعاية صحية فعالة.

د- الأمن البيئـــي : الذى يتم بالحماية من المخاطر البيئية بأنماطها كله.

هـ ـ الأمن الشخصـــي: يتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء أكان ناجماً عن سلوك صادر عن الدولة أم الأفراد أنفسهم، خاصةً إذا كان موجهاً ضد الفئات الأكثر عرضة للمخاطر كالنساء والأطفال.

ز- الأمن المجتمعـــي : ويهدف إلى مواجهة التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كالمخاطر التي تهدد النسيج المجتمعي في دولة ما، ويمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الأمن الثقافي للمجتمع.

و ـ الأمن السياســـي : وذلك بضمان انتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها بما يحقق استقرار المجتمع سياسيًا.

الأمن الإنساني وبعض المفاهيم المرتبطة به[46]**:**

أثيرت العديد من المناقشات حول علاقة الأمن الإنساني بالعديد من المفاهيم، منها التنمية البشرية، والأمن المجتمعي، وحقوق الإنسان، حيث العديد من الاهتمامات المشتركة بينهم، وكذا العديد من أوجه الاختلاف.

أـ الأمن الإنساني والتنمية البشرية : التنمية البشرية حسب تقرير الأمم المتحدة الإنمائي هي توسيع نطاق خيارات البشر؛ في حين أن الأمن الإنساني، يعنى أنه باستطاعة هؤلاء البشر أن يمارسوا هذه الخيارات بحرية وأمان، وأن الفرص التي يحصلون عليها اليوم باقية وآمنة للغد.

2ـ الأمن الإنساني والأمن المجتمعي : يرى الأمن المجتمعي أو الخاص بالدولة أنها الملاذ الأخـــير وأن الدولة المتحدث الرسمي عن الفر، في حين يدعو الأمن الإنساني إلى التحرك تجاه كيانات أقل من

الدول، أو أعلى لحماية البشر؛ كما يتضمن أبعادًا مختلفة أكثر من مجرد الحفاظ على الهوية التي تعتبر محورًا أساسيًا في الأمن المجتمعي.

الأمن الإنساني وحقوق الإنسان : يتفق مفهوما الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، على أن كليهما ينص على توافر حد من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد بغض النظر عن النوع أو الدين أو العرق، إلا أن هذا لا ينفى وجود عدد من الاختلافات الجوهرية بينهما.

المبحث الثاني ـ طبيعة العلاقات بين دول منطقة الساحل والصحراء وأسباب الصراع فيها:

المطلب الأول ــ طبيعة العلاقات بين دول المنطقة:

بالنظر إلى ماضي وحاضر العلاقات بين الدول في منطقة الساحل والصحراء يتبين أنها منطبعة بالصراع والتوتر أكثر من التعاون والتكامل. وذلك لسهولة تجاوز اختلال العلاقات مرحلتي التوتر والأزمة إلى مرحلة التصادم العسكري المباشر، حيث نجد مثلا أن كل دولة تقريبا من دول التجمع قد دخلت في حرب مسلحة مع إحدى دول الجوار، وكذلك نادرا ما تتسم العلاقات الدبلوماسية- باعتبارها قنوات التواصل الدولي- بالاستمرارية والثبات، إذ يغلب عليها التدهور الذي يصل إلى مستوى قطع وطرد هذه البعثات. إلى جانب طبيعة الصراعات في المنطقة، حيث يدرجها الدارسون ضمن النزاعات الدولية الممتدة... ، وإزاء كل هذا يتبين أن ألأصل والقاعدة في هذه العلاقات هو التوتر والصراع، حيث يظل فيها التعاون استثناء ومجالا فرعيا[47]، وتعاني منطقة الساحل والصحراء من عدة اختلالات اقتصادية ومن فساد سياسي واقتصادي، ومن الهشاشة والتدهــور، حيث إن معظمها تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا، هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول، حيث تعد دول الساحل والصحراء من بين أدنى دول العالم مرتبة على مؤشــر رأس المال البشــري، بسبب عوامل تؤدّي إلى تزايد الفقر مثل تغير المناخ والنزاعات بالإضافة إلى ما تواجهه دول المنطقة من أزمات مُزمِنة مثل انتشار الإرهاب وتوسُّع رقعة الفقر والمجاعة والصراعات الأثنية والقبلية[48].

أسس ومرتكزات السلوك الصراعـــي [49]**:** يتطلب فهم السلوك الخارجي للدول، استخلاص الأنماط الرئيسية لذلك السلوك، ويقصد بالأنماط تلك الوقائع التكرارية المتماثلة نسبيًا تحدث عبر فترة طويلة من الزمن، وهي ناتجة عن تفاعل العديد من المتغيرات التفسيرية المستقلة.

ولعل انطباع العلاقات بين دول الساحل والصحراء بالصراع يعزى بالدرجة الأولى إلى التفاعل بين مؤشرات رئيسية فرعية وجزئية يمكن إجمالها في نظريتين:

1- نظريـــة الخصائص : تنطلق هذه النظرية لتحديد طبيعة السلوك الخارجي من وجود مجموعة من الخصائص القومية التي يقصد بها الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة كلية شاملة والتي تتسم بصفة الاستقرار النسبي.

ويتم تحديدها وفق متغيرين، المتغيرات الموضوعية القيادية والمتغيرات الموضوعية البنيوية. ويعبر عنه في أدب العلاقات الدولية بعناصر قوة الدولة، تنصرف إلى:

أـ تفاوت القدرات العسكرية: وفقا لتقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام نجد أن دول منطقة الساحل والصحراء توجد ضمن قائمة الدول التي تشكل فيها النقاقات العسكرية عائقا كبيرا أمام نموها الاقتصادي، فحين تتاح للدولة القوة العسكرية الكافية، فإنها تتجه إلى استعمالها بدرجة أكبر ضد الدول التي قد تكون فيها تلك القوة غير متاحة. ويضيف أن الدول النامية عموما هي أقل الدول توظيفا لمختلف أدوات السياسة الخارجية، وذلك لانطباع سياساتها الخارجية بالطابع العسكري نتيجة تكرار توظيف هذه الأداة.

ب ـ المشكلات الاجتماعية : تتخذ هذه الاضطرابات وجهية، فأما أن تكون ذات طبيعة اقتصادية (البطالة، ارتفاع نسبة التضخم...) أو ذات طبيعة سياسية، حيث تؤدي الأولى بالدولة إلى إعادة تخصيص الموارد الاجتماعية لحل المشكلات الداخلية والإقلال من الموارد المخصصة للسياسة الخارجية، وبالتالي الدفع بالدولة نحو الانعزال إذ تضل هذه الوحدة في موقع سلبي، وذلك لاستقبالها التفاعلات الدولية دون أن تكون صانعة لها. في حين تؤدي القلاقل السياسية (احتجاجات جماهيرية انشقاقات داخل النخبة الحاكمة...) بالدولة إلى محاولة تخفيف الضغط الناشئ عن تلك المشكلات بافتعال نزاعات خارجية خصوصا مع الجيران، حيث من شأنها تركيز انتباه الرأي العام على العدو الخارجي بدلا من الاضطرابات الداخلية، وهذا ما يطلق عليه في أدبيات العلاقات الدولية " بنظرية التمويه " أو " نظرية المهرب الخارجي."

ج ـ مســـــتوى التطور الاقتصادي: ربط العديد من المنظرين ومن ضمنهم روبيرت نورث وروستو، بين السلوك العدواني للدولة ومستوى تطورها الاقتصادي. حيث نجد أن جل اقتصادات بلدان منطقة الساحل والصحراء سبب هشاشتها تنتمي إلى المرحلتين التقليدية وما قبل الانطلاق حسب تصنيف رستو، وبعضها الآخر يدخل ضمن مرحلة الانطلاق حسب تصنيف نورث، وتتسم كل هذه المراحل بما سماه هذا

الأخير بنظرية " الضغط نحو الخارج"، أي:أن النخب الحاكمة تحتوي عدم الاستقرار الاقتصادي بنهج سياسة إقليمية عدوانية، وذلك بغرض البحث عن موارد جديد.

دـ نقمة الموارد الطاقية : مع تزايد حدة التنافس الدولي حول مصادر الطاقة، توالي الاهتمام البحثي والعلمي حول العلاقة بين مصادر الطاقة وإمداداتها والصراع العسكري، خاصة مورد النفط كأحد مصادر الصراع الداخلي والخارجي.

فالنزاعات الداخلية التي شهدها السودان، وتشهدها نيجيريا مثلا، هي وجه من أوجه الصراع حول تقسيم الثروات النفطية. ناهيك عن التهديدات الإرهابية التي تستهدف المنشآت النفطية. وفي محاولة لدراسة العلاقة بين النفط والصراع الدولي ودفعه الدول لتبني سياسات عدوانية تدخلية والانخراط في صراعات خارجية، نشرت دورية" رؤى استراتيجية" في دجنبر 2009 تحليلا تحت عنوان " النفط والصراع : جاذبية قاتلة ..العلاقة الارتباطية بين النفط والصراع" بقلم ماكينلي، وسعى هذا الأخير إلى تقييم فرضية أن وفرة الاحتياطات النفطية قد تكون دافعا للسلوك العدواني للدول، فحاول اختبار هذه العلاقة بالاستناد إلى العلاقة التاريخية بين الدهب والحرب، وخلص إلى أن هناك علاقة عضوية بين النفط والصراع العسكري وعدم الاستقرار السياسي.

فعوض أن تكون هذه الموارد دافعة لقاطرة التنمية لبلدان منطقة الساحل والصحراء نجدها مغذية للنزاعات الداخلية ومثيرة للتدخلات الأجنبية، مما ضاعف السلوك الارتيابي العدواني لدول المنطقة لشعور هذه الوحدات بكونها مستهدفة في مواردها.

هـ ـ النخبـــة الحاكمة: تتسم أنظمة دول منطقة الساحل والصحراء بكونها أنظمة عسكرية أو أنظمة يصعب فيها التمييز بين السلطة العسكرية والمدنية، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن 29 دولة إفريقية شهدت بين سنتين 1984 – 2004، إقصاء 70 رئيس دولة عن طريق الانقلابات العسكرية.

وعلى خلاف فكرة الجيش كقوة وطنية قادر على التغيير، نجد بعض المنظرين وعلى رأسهم شومبيتر، الذي ربط بين السلوك العدواني للدولة و النخبة العسكرية الحاكمة التي تسعى إلى التوسع والحروب لتبرير هيمنتها على السلطة السياسية.

وـ الشخصية القومية : نتيجة لتشبع مجتمعات هذه الدول بثقافة المقاومة منذ محاولتها إجلاء المستعمر، انطبعت شخصيتها القومية بطابع العدوانية، مما جعلها تؤمن بفكرة القوة كأساس لكل خلاص.

2- نظــرية المحيط: تنطلق هذه النظرية من المؤثرات والمحفزات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى. وتشمل هذه المؤثرات ما يلي:

أ- وحدة المصالح: ويعبر عنها بالصراع حول وحدة الشيء المرغوب فيه، حيث نجد استمرارية تحكم النظرة البسمركية لقوة الدولة في إدراكات النخب السياسية الحاكمة في منطقة الساحل والصحراء، وتعد الرغبة في التوسع الترابي على حساب الجيران إحدى أوجهها.

ب ـ حجم قوة الدولة: تتسم سياسة الدول العظمى بالتنوع الجغرافي في حين أن سياسة الدول الصغرى على مستوى توزيع السياسة الخارجية يفتقد لهذا التنويع، مما يجعلها سياسية إقليمية، أي تركيز سياساتها الخارجية على دول الإقليم الواقعة فيه. وهكذا تكون هذه الدول مجبرة على تحقيق مصالحها الحيوية والأساسية في نطاق جغرافي ضيق. وهذا ما يفسر النزاع المالي البركينادي حول إقليم أجاشيه الغني بالموارد الطبيعية، وكذلك النزاع الصومالي الإثيوبي حول إقليم أوغادن، وتكمن خطورة هذه النزاعات في كونها ذات أهداف تملكية وليست نزاعات حول" منع الحصول."

ج ـ طبيعة النزاعـــات : يغلب على النزاعات في منطقة الساحل والصحراء صنفين من النزاعات، إما أنها نزاعات ممتدة وذلك بحكم تمزيق الكيانات القبلية كوحدة اجتماعية متماسكة في هذه المجتمعات. حيث أن ظهـور الكيانات الدولتية بعد مرحلة الاستعمار وفقا لحدود رسمت حسب خطوط الطول والعرض، أدى إلى تقاسم بعض القبائل بين العديد من الدول، الشيء الذي زكى تصدير النزاعات خصوصا الداخلية منها، وهذا ما تجلى في نزاعات البحيرات الكبرى مثلا. أو أنها نزاعات ذات لعبة صفرية، كالنزاعات الحدودية ، حيث أن الخلوص الى بعض التسويات لا تعدو كونها تهدأ للنزاعات دون أن تبلغ مستوى الحلول النهائية، و تدخل ضمن ما يطلق عليه في ادبيات العلاقات الدولية بالأجندة غير المشبعة، مما يجعلها نزاعات مزمنة وجروحا قابلة أن تفكأ في أية لحظة.

د- تدخل القوى العظمـــــى : يتخذ هذا التدخل شكلين، إما عبر بوابة سياسية، وفي هذه الحالة يتم رهان القوى العظمى على بقاء الأنظمة السياسية التقليدية التسلطية التي لا تتصرف إلا وفقا لسلوك عدواني صراعي، أو عبر الشراكات المتعددة الجنسيات التي تورطت في العديد من الصراعات كنزاعات بحيرة مانو، إذ أن مصالح هذه

الشركات مرتبطة بإثارة بؤر التوتر. بغرض بيع وتسويق منتوجاتها من الأسلحة وكذلك بالتدمير من أجل التدخل للفوز بصفقات إعادة الإعمار.

المطلب الثانـــي ـ أسباب النزاعات في منطقة الساحل والصحراء :

إن منطقة الساحل والصحراء تشكل أهمية استراتيجية كبيرة؛ كونها تحتل جغرافيًّا هذه المساحة الواسعة الممتدة من البحر الأحمر شرقًا وصولًا إلى الدول المطلة على المحيط الأطلسي غربًا، كما أن هذه المنطقة تمتلك احتياطيات نفطية هائلة، ومصادر مختلفة للطاقة، الأمر الذي جعلها مسرحًا مهمًّا في ضوء المعادلة الدولية والإقليمية، وحالة الاستقطاب التي تشهدها المنطقة، والتي تظهر بوضوح في التمدد الفرنسي والتوغل الأمريكي والصيني. وأيضًا فإن هذه المنطقة تقع على معابر مائية مهمة تطل على أوربا والمشرق العربي ؛ لذلك فقد صارت مسرحًا للتنافس الإقليمي والدولي وأصبحت تعاني معضلة حقيقية، مما أهل المنطقة لكي تكون واحدة من أكثر أقاليم العالم هشاشةً، وتسبب في تحولها إلى بيئة خصبة لاحتضان وتغلغل التنظيمات (الراديكالية، المتطرفة، الإرهابية المسلحة) ؛ لتعمل هذه التنظيمات جنبًا إلى جنب مع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وكذلك مع الجماعات الانفصالية، الأمر الذي كلف المنطقة بأسرها خسائر بشرية ومادية باهظة[50].

وتتعدد الأسباب التي تقف خلف تشابك وتعقد معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء، والتي تنبع من البيئة الداخلية لدول المنطقة أو من البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بها، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي[51]:

1ـ العامل التاريخي ودور الاستعمار: يعود انتشار الحروب والصراعات في منطقة الساحل والصحراء إلى أزمة الهوية وضعف الاندماج الوطني الناجم عن تخطيط عشوائي للحدود إبان الحقبة الاستعمارية.

2ـ تفاوت القدرات العسكرية والاقتصادية: عسكريًا تُوجد دول منطقة الساحل والصحراء ضمن قائمة الدول التي تشكل فيها النفقات العسكرية عائقا كبيرا أمام نموها الاقتصادي.

3ـ المشكلات الاجتماعية: وهذه المشكلات إما أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أو ذات طبيعة سياسية.

4ـ طبيعة النخبة السياسية: تتسم نظم دول منطقة الساحل والصحراء بكونها في معظمها أنظمة عسكرية ويربط تيار واسع من المحللين بين السلوك العدواني للدولة

وطبيعة النخبة العسكرية الحاكمة التي تسعى إلى التوسع والحروب لتبرير هيمنتها على السلطة السياسية. وكذلك أثر النخبة العسكرية في توجيه السياسة الخارجية نحو التركيز على الأداة العسكرية كأسلوب لتنفيذها.

5- تنامي تأثير الجريمة المنظَّمة: فقد أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية ومؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة، يضاف إلى هذا أن تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة.

6- تنامي نشاط تنظيم القاعدة: أدّى تمدد تنظيم القاعدة في المنطقة، والفضاءات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا، وافتقار هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني.

7- الكوارث الطبيعية: وخاصة موجات الجفاف والتي أدت إلى تدفق السكان من الأرياف إلى المدن.

8- العامل الخارجي ومعضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: تتمتع منطقة الساحل والصحراء بأهمية كبيرة للعديد من القوى الدولية، التقليدية منها وصاحبة التاريخ الاستعماري في المنطقة وفي مقدمتها فرنسا، أو القوى الحديثة على المنطقة مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا.

المبحث الثالث ـ استراتيجيات المواجهة على المستويين الإقليمي والدولي

تواجه دول منطقة الساحل تحديات كبرى مثل الصراع الإثني والإتجار بالمخدّرات والبشر والإرهاب سببها الحوكمة الرديئة والنمو السكّاني السريع والإتجار بالموارد والانقلابات العسكرية وتهميش الشباب، وفاقم التركيز على الأمن، عوضاً عن برامج التنمية، المشاكل في منطقة الساحل من دون تقديم أيّ حلول طويلة الأمد. وقد أفضت سياسات الأمنية والقوّات الخارجية إلى المزيد من عدم الاستقرار ومشاعر الكره [52].

تعددت محاولات التدخل لإيجاد حلول تتسم بالجذرية والشمولية لإنهاء هذه الحالة الفوضوية للأمن في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية، ومنها ما أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية ووصفته بالشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى عام 2007؛ بهدف تعزيز قدرة البلدان في عموم منطقة الساحل على مواجهة

الإرهاب، ولتيسير التعاون بين بلدان منطقة الساحل والبلدان المغاربية. كما أطلق الاتحاد الأوروبي في مارس/آذار 2012 استراتيجية بشأن الأمن والتنمية في منطقة الساحل هدفت إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر في المنطقة وتهيئة الظروف المواتية للتنمية الاقتصادية والبشرية. وكلتا الاستراتيجيتين لم تنجح لأسباب عدة منها النزعة الجيوسياسية المعززة لمصالح الدول المنشئة لها والمثقلة بخلفيات تاريخية غير مريحة للمنطقة شعوباً وقيادات[53].

ويمكن أن يشكّل تطبيق اتّفاقية الجزائر[54] عام 2015 (تطبيق اللامركزية ومصالحة وطنية) بداية حلّ، وينبغي أن تركز الحكومات والجهات المانحة الأجنبية على التنمية، ومساعدة حكومات منطقة الساحل والصحراء، على إطلاق برامج تنموية وشبابية. وهذه البرامج التنمية بحاجة إلى حوكمة رشيدة، وتطويرُ المؤسّسات مما يتطلّب مساعدة المنظمّات المتعددة الأطراف[55].

فعلى الرغم من التعاطي الأمني والوجود العسكري إلى جانب عدد من القوات الأممية والأفريقية الأخــرى في منطقة الساحل لم يُقضَ نهائيًاً على الجماعات الإرهابية أو يُتمكَّن من كسب تحقيق رهان الاستقرار والأمن في هذه المنطقة الاستراتيجية، وهذا أمر طبيعي ولا يدعو للاستغراب؛ لأن مقاربة الظاهرة الإرهابية في هذا السياق ركزت في مجملها على الجوانب الأمنية، أكثر من استحضارها لعوامل أخرى مسؤولة بدورها عن تغذية الإرهاب والتطرف في المنطقة، في أبعادها التربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ لذلك نرى أن التركيز على الجانب العسكري في التعامل مع التهديدات الإرهابية، وعلى الرغم من أهميته وحتميته يظل مقاربة قاصرة وحلاً مؤقتاً يفتقد الاستدامة والنجاعة المطلوبتين، لأن المنطقة ستظل تدور في دوامة تتأرجح بين الاستقرار تارة، والعنف والفوضى تارة أخرى.

إن تحقيق الأمن في هذه المنطقة المترامية الأطراف، وتطويق الإرهاب بشكل ناجع، يبدأ بتأمين الجبهة الوطنية الداخلية أولاً بتأهيل الكوادر الأمنية من جيوش ورجال أمن في دول المنطقة، كما يجب أن يؤخذ في الحسبان الأسلوب والشكل الذي تتم به هذه المقاربة بحيث تكون أكثر جدية، وتتماشى مع تحقيق مقاصد التنمية[56].

تجمع دول الساحل والصحراء[57] : تجمع اقتصادي وسياسي تأسس عام 1998 في ليبيا، يضم في عضويته 29 دولة، يستهدف إقامة تنمية اقتصادية للدول الأعضاء،

وتسهيل تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال وتنفيذ المخططات الاقتصادية بينها، وذلك إلى جانب تطوير النظم التعليمية والتربوية.

وتأسس تجمع دول الساحل والصحراء في 4 فبراير 1998 بطرابلس في ليبيا، وقد أسسته ست دول هي ليبيا ، ومالي، والنيجر ، والسودان ، وتشاد ، وبوركينا فاسو.

توسعت عضويته بعد ثماني سنوات من تكوينه ليضم نحو 29 دولة عربية وأفريقية، هي إريتريا، وبنين، وتونس، والتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، وساحل العاج، والسنغال، وسيراليون، والصومال، وغامبيا، وغانا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومصر، والمغرب، ونيجيريا، وكينيا، وموريتانيا، وساو تومي، وبرانسيب، وغينيا، وجزر القمر، والرأس الأخضر. وتم النص خلال إنشاء التجمع على أن العاصمة الليبية طرابلس هي مقر الأمانة العامة. ويهدف التجمع إلى إقامة اتحاد اقتصادي ينفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء، ويشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميادين الطاقة، كما يهدف إلى إزالة كافة العوائق التي تحول دون وحدة الدول الأعضاء عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدول الأعضاء، وحرية الإقامة والعمل والتملك وممارسة النشاطات الاقتصادية.

وتجعل المنظمة من مهامها ضمان حرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات، وتشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء، وذلك بالإضافة إلى زيادة وتطوير وسائل النقل والاتصالات الأرضية والجوية والبحرية فيما بين الدول الأعضاء عن طريق تنفيذ مشاريع مشتركة.، وتنص على ضرورة موافقة الدول الأعضاء على إعطاء المواطنين نفس الحقوق والامتيازات المعترف بها لمواطنيها وفقا لدستور كل دولة.

وتعمل المنظمة على تنســـيق النظم التعليمية والتربوية في مختلف مستويات التعليم والتنسيق في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية، ويضم تجمع دول الساحل والصحراء عدة هيئات هي : مجلس الرئاسة - المجلس التنفيذي - الأمانة العامة :مقرها مدينة طرابلس في ليبيا - مصرف التجمع للتنمية والتجارة ومقره المؤقت مدينة طرابلس - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومقره مدينة باماكو بمالي) ، وتم الاعتُرف بتجمع دول الساحل والصحراء كتجمع اقتصادي

إقليمي تابع لمنظمة الوحدة الأفريقية منذ يوليو 2000. كما مُنح صفة مراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الخاتمة :

في خلال السنوات العشرين الماضية، كانت منطقة الساحل مسرحا للصراعات. وقد أفضت هشاشة[58] الدول والحوكمة الرديئة والبطالة والصراعات الإثنية وتغيّر المناخ والاستغلال الأجنبي للموارد والتدخل العسكري الخارجي إلى ازدياد الفقر والهجرة غير الشرعية، كل هذه التحديات متشابكة ومتداخلة، والأموال الضخمة التي تجنيها الجماعات المسلحة وجماعات الجريمة المنظمة وتهريب البشر والمسؤولون الحكوميون وبعض القبائل، هي من يحارب برامج التنمية السياسية والاقتصادية، فكلما زاد تعدّد المبادرات الأمنية التي أطلقتها القوى الدولية زادت من مشاكل المنطقة بدلاً ًمن حلّها، في غياب مبادرات التنمية وبقاء الزعماء العسكريين في الحكم والاعتماد على القوات الأجنبية والظروفَ السياسية والاجتماعية الاقتصادية السيئة، الأمر الذي أدّى إلى كثرة انقلابات العسكرية. فأنّ الحلول الأمنية وحدها لا تكفي. فمع أنّ محاربة المنظّمات الارهابية المتطرّفة أمر بالغ الضرورة، لكن هذا يجب أن يقترن ببرامج تنموية حقيقية تعالج الحاجات الفعلية للسكّان المحلّيين.

إن إطلاق برامج تنمية مستدامة حقيقية أفضل من البرامج الأمنية. وان تركّز الجهات الدولية والحكومات على تصليح البنى التحتية والتنمية الريفية والاتصالات والنقل. فلا تركّز القوى الدولية على الأمن على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

التوصيات:

لمواجهة التحديات التي تهدد السلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء، بل تهدد السلم والأمن الدوليين، فإن الباحث يوصي :

1- تتطلب أزمة منطقة الساحل والصحراء حلولا مستدامة وإجراءات متنوعة ومتكاملة، وعدم الاعتماد على البعد الأمني والعسكري، فجميع المبادرات لحل مشاكل المنطقة يطغى عليها الجانب الأمني والعسكري ومحاربة الإرهاب، وعدم دمجها مع الجوانب والأبعاد الاخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يؤدي لفشل المعالجة بفعل تهميش الأبعاد الأخرى.

2- دعم الحوار السياسي الداخلي في دول المنطقة، وإيجاد حلول واقعية للحركات الانفصالية بسبب شعورها بالتهميش والإقصاء.

3ـ الاعتراف بالخصوصيات الثقافية والعرقية.
4ـ مكافحة شبكات التهريب، بتوفر مصادر دخل بديلة كافية للسكان المحليين.
5ـ تطوير أنظمة الحكم ودعمها لحل النزاعات الداخلية، وتطوير القضاء وثقافة سيادة القانون وبناء القدرات في المجال القضائي.، وتقوية المؤسسات المنتخبة.
6ـ دعم مشاريع التنمية المحلية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي لدول المنطقة.
7ـ نشر ثقافة دينية وسطية، ومعالجة التطرف الأصولي.
8ـ التحديات التي تواجهها المنطقة تتجاوز حدود الدول، ولا تستطيع أي دولة مواجهتها منفردة، ولا يتم القضاء على هذه التحديات إلا بتعاون إقليمي على مستوى دول المنطقة بالإضافة إلى تعاونها مع تجمعات إقليمية ودولية أخرى.
9ـ يعتبر تجمع دول الساحل والصحراء أكبر تجمع لدول المنطقة. ومن مبادئ التجمع تعزيز العمل المشترك في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.، ومن أهدافه إقامة اتحاد اقتصادي شامل، ومخطط تنموي متكامل، وإزالة العوائق أمام حركة الأشخاص، ورأس المال، وحريات الإقامة والعمل والتملك، وتدفق التجارة والخدمات، وتشجيع وسائل النقل والاتصالات.

الهوامـــــــــــش :

(1) سعد الدين العثماني، منطقة الساحل والصحراء.. التحديات والآفاق المستقبلية، الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/opinions/2014/1/31
(2) لمزيد من المعلومات حول الدول التي تغطيها منطقة الساحل (كليًا أو جزئيًا) يمكن الاطلاع على الخرائط التي توضح خط الساحل على شبكة المعلومات الدولية.
(3) الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/08/31
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html
(4) موقع المعرفة، https://www.marefa.org
(5) سعد الدين العثماني، مرجع سابق
(6) فوزية قاسي، الساحل الأفريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي حماية تدفق الإمدادات من خليج غينيا، مجلة قراءات سياسية، العدد التاسع عشر / محرم - ربيع الأول 1435هـ ، يناير - مارس 2014م
(7) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945م، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1995م، ص 16
(8) حسن نافعة، المرجع السابق، ص 77
(9) الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة، https://www.unon.org/ar/content/
(10) حسن نافعة، المرجع السابق، ص 77
(11) البوابة التعليمية، وزارة التربية والتعليم 2020، مملكة البحرين،هيئات المجتمع الدولي لتحقيق السلم والأمن الدوليين

(12) الأرقم الزعبي، ميزان السلم والحرب: دراسة مقارنة لمفهوم السلم والحرب في التاريخ والأديان ووثائق الأمم، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2020، ص 327
(13) د. حورية ساعو و د. جميلة خويدمي، الحرب والسلم في العلاقات الدولية: دراسة مقارنة بين الإسلام والغرب، مركز المجدد للبحوث والدراسات، نشرت بتاريخ 2021/10/05
/https://almojaded.com/2021/10/05/war-and-peace-in-international-relations
(14) وائل بسيوني، تعريف الأمن في اصطلاحات اللغة العربية، شركة الماسة للأمن والخدمات، 2016/04/03
/ https://elmasa-security.net
(15)وليد نجا، إشكاليه تعريف مفهوم الأمن، صحيفة اليوم السابع، 27 /2023/04
/https://www.youm7.com/story/2023/4/272023
(16) د. علاء عبد الحفيظ، الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، 2020/03/11، https://eipss-eg.org
(17) د. علاء عبد الحفيظ، المرجع السابق
(18) تعتبر مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام والأمن من أبرز المدارس التي قدمت إسهامات في الدراسات الأمنية في إطار النظريات النقدية، حيث ساهمت هذه المدرسة في توسيع مفهوم الأمن وأبحاثها في السلام خاصة عند المفكر باري بوزان، الذي يعتبر من الأوائل الذين أسسوا لدراسات السلام إضافة لإسهاماته في تقديم تصورا أمنيا مميزا ربط فيه الأبعاد الداخلية بالخارجية .
(19) توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن ـ نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، موقع العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2019، https://www.elsiyasa-online.com/2019/04/blog-post_9.html
(20) د. أحمد علو، الأمن الاقتصادي ودوره في توجيه السياسات والاستراتيجيات، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، دراسات وأبحاث، العدد 392 – فبراير 2018، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content
(21) توفيق بوستي، المرجع السابق
(22) توفيق بوستي، المرجع السابق
(23) جاسم محمد، ركائز الأمن القومي في زمن العولمة، المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات، 2019/03/28 ، https://www.europarabct.com
(24) العين عبدالله آل عيون، الأمن الوطني الأردني، جريدة الرأي، تاريخ النشر 2016/05/25
https://alrai.com/article/784961/ملاحق/الأمن-الوطني-الأردني
(25) صباح بالة ، النظرية الليبرالية في تفسير الدراسات الأمنية، الموسوعة السياسية، نشر في، 2021-10-03 ، https://political-encyclopedia.org/dictionary
(26) صباح بالة ، مرجع سابق
(27) دلاوي احمد، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير شعبة العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة، 2015
(28) صباح بالة ، مرجع سابق
(29) صباح بالة ، مرجع سابق
(30) دلاوي احمد، مرجع سابق
(31) صباح بالة ، مرجع سابق
(32) صباح بالة ، مرجع سابق
(33) مرزوقي عبدالحليم، نظام الأمن الجماعي الدولي، جامعة محمد خيضر – بسكرة/الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد: 06 /العـدد: 01 (2022 ،)ص 830 -846، 2022/04/18
(34) الهام ناصر، الأمن الجماعي، الموسوعة السياسية، 2021/07/21
(35) د.محمد حمدي السعيد، مفهوم الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية، موقع عرب برف
https://drive.google.com/file/d/1j-wg-cA6MvnkMIL4fTO3XKHl3JBYe6Nz/view

(36) مرزوقي عبدالحليم، المرجع السابق
(37) د.محمد حمدي السعيد، مرجع سابق
(38) مرزوقي عبدالحليم، المرجع السابق
(39) الهام ناصر، مرجع سابق
(40) جارش عادل، الأمن الجماعي في الواقع الدولي، المركز الديمقراطي العربي16. أكتوبر 2016
https://democraticac.de/?p=38670
(41) سماح عبد الله، مفهوم الأمن الإنساني، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث، سبتمبر 2016
(42) هند فؤاد، الأمن الإنساني: المفهوم والعلاقات والأبعاد، المجلة الجنائية القومية،المجلد 63،العدد الثاني، 2020/07
(43) سماح عبد الله، مرجع سابق
(44) سماح عبد الله، مرجع سابق
(45) هند فؤاد، مرجع سابق.
(46) سماح عبد الله، مرجع سابق
(47) بلغيت حميد، محددات السلوك الصراعي لدول منطقة الساحل و الصحراء، الحوار المتمدن، العدد 3407 ، 2011/06/25، https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264774
(48) د. سالي محمد فريد، الساحل والصحراء ما بين الإمكانيات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب (دراسة)، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 18/09/2021
https://pharostudies.com/?p=7818
(49) بلغيت حميد، مرجع سابق
(50) عصام عاشور، إشكالية منطقة الساحل والصحراء وتداعياتها على الجوار العربي الواقع.. التحديات.. المأمول، مجلة شؤون عربية، العدد 189، 2022/03/12، https://arabaffairsonline.com
(51) د. عصام عبدالشافي، معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 195، يناير 2014، ص 150-153
(52) يحيى زبير، الأزمة في منطقة الساحل:الأسباب والنتائج والطريق إلى الأمام، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، يونيو 2022، https://mecouncil.org/publication
(53) بروفيسور الخضر عبدالباقي محمد، منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: نحو منظور أمني مستدام، ترينذز للبحوث والاستشارات، 2022/02/22، https://trendsresearch.org/research.php?id=367
(54) اتفاقية الجزائر: بعد أن خاضت حركات في إقليم أزواد شمالي مالي صراعا مسلحا ضد الحكومة لسنوات، مطالبة بحكم الإقليم الذي تسكنه قبائل الطوارق والعرب، ورفض الحكومة وإصرارها على وحدة البلاد، انتهت المعارك بتوقيع اتفاقية السلام والمصالحة بوساطة جزائرية عام 2015، وتضمنت الاتفاقية المصالحة الوطنية، وتحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم، والأخذ التنوع العرقي في الاعتبار دون المساس بوحدة البلاد، واستعادة السلام من خلال اللامركزية، وتشكيل جيش وطني من أعضاء الجماعات المسلحة السابقة الموقعة على الاتفاقية.
(55) يحيى زبير، المرجع السابق.
(56) بروفيسور الخضر عبدالباقي محمد، المرجع السابق.
(57) تجمع دول الساحل والصحراء، شبكة الجزيرة الاعلامية، 2011/01/04
/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/1/4
(58) الدولة الهشة هي بلد يتسم بضعف كفاءة الدولة في أداء مهامها الأساسية، أو باهتزاز شرعيتها؛ بشكل يجعل المواطنين فيها عرضة لمجموعة واسعة من الأخطار المختلفة